آليات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي في إطار الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

أحلام بوكربوعة [1]

[1] أستاذ مساعد قسم "أ" جامعة عباس لغرور ، خنشلة، 40000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: ahlemboukerboua48@gmail.com

الملخص:

ما تشهد منطقة الساحل الإفريقي في الآونة الأخيرة من مخاطر وتهديدات أمنية متنامية بسبب اتساع مجال أنشطة الجماعات الإرهابية وتحديدا في المناطق الحدودية بين الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، وكذا الانتشار الواسع لكافة الأنشطة الموازية للأعمال الإرهابية كتجارة الأسلحة والمخدرات والهجرة الغير شرعية مما يجعلها شبكات متداخلة في تشكيلها بين توجهات أصولية متشددة وخلفيات ومصالح اقتصادية محلية لها امتدادات إقليمية ودولية تمتد تداعياتها على الساحة الدولية، وباعتبار الجزائر تعتبر امتدادا واسعا لقارة افريقيا عبر الصحراء الكبرى، فأي تهديد أمني في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري.وفي هذا الإطار سعت الجزائر بتبني تصورا أمنيا أكثر شمولا في مجال مكافحة الإرهاب بناءا على ما تشهده المنطقة اليوم من حالة تتسم بالفوضى والعنف وعدم الاستقرار، مما جعل الجزائر تسعى لتحقيق الأمن في المنطقة من خلال مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي عبر مجموعة من الآليات والميكانزمات الأمنية والسياسية الدبلوماسية التي تجتمع كلها في إطار الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وعلاقاتها مع دول القارة الإفريقية، لكن قبل هذا يجب تناول أهمية الساحل الإفريقي الإستراتيجية مرورا بأهم التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة وخطرها على الأمن الإقليمي والإفريقي.

الكلمات المفتاحية:

الساحل الإفريقي، الإرهاب،الدبلوماسية الجزائرية، المقاربة الأمنية،لائحة تجريم الفدية.

تاريخ إرسال المقال:2020/07/28، **تاريخ مراجعة المقال:**2021/12/16 ، **تاريخ نشر المقال:** 2021/12/31.

لتهميش المقال: أحلام بوكربوعة، "آليات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي في إطار الدبلوماسية الأمنية الجزائرية "،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 03 ، السنة 2021، ص ص. 334-357.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: أحلام بوكربوعة، ahlemboukerboua48@gmail.com

Counterterrorism Mechanisms on the African Coast within the Framework of Algerian Security Diplomacy

Summary:

The African coast is experiencing a resurgence of tension and insecurities linked to the actions and movements of terrorist groups Algeria remains exposed and weakened by the extent of its area and its large borders with several countries, especially with Mali and Niger; also Mauritania. To prevent any unpleasant surprises, Algeria has put in place diplomatic and political mechanisms as well as security because armed groups have connections with smuggling in all its forms, weapons, cannabis, goods, money laundering. In addition, as Algeria is a large extension of the African continent across the greater Sahara, any security threat on the African coast and in the greater Sahara is considered a direct threat to Algerian national security. Moreover, by linking national and regional security to achieve global international security, in this context, Algeria has sought to adopt a more global security vision in the field of the fight against terrorism, based on what the region is experiencing today in terms of chaos, violence, and instability. However, before that, it is necessary to address the strategic importance of the African coast through the most important terrorist organizations present in the region and their threat to regional and African security.

Keywords:

The African Sahel, terrorism, Algerian diplomacy, the security approach; the criminalization of terrorism.

Mécanismes de lutte contre le terrorisme au Sahel africain dans le cadre de la diplomatie sécuritaire algérienne

Résumé :

La région du Sahel connaît une recrudescence des tensions et de l'insécurité liées aux actions et mouvements des groupes terroristes. L'Algérie reste exposée et fragilisée par l'étendue de sa zone et ses larges frontières avec plusieurs pays, notamment avec le Mali et le Niger, également la Mauritanie. Pour éviter toute mauvaise surprise, l'Algérie a mis en place des mécanismes diplomatiques, politiques et sécuritaires, car les groupes armés ont des liens avec la contrebande sous toutes ses formes; les armes, le cannabis, les marchandises, le blanchiment d'argent. Et comme l'Algérie est une grande extension du continent africain à travers le grand Sahara, toute menace sécuritaire sur le Sahel africaine et dans le grand Sahara est considérée comme une menace directe à la sécurité nationale algérienne. Et en liant sécurité nationale et régionale pour réaliser la sécurité internationale et mondiale, Dans ce contexte, l'Algérie a cherché à adopter une vision sécuritaire plus globale dans le domaine de la lutte contre le terrorisme, sur la base de ce que la région vit aujourd'hui

en termes de chaos, violence et instabilité. Mais avant cela, il est nécessaire d'aborder l'importance stratégique du Sahel africain à travers les organisations terroristes les plus importantes présentes dans la région et leur menace pour la sécurité régionale et africaine.
Mots clés : Le sahel africain, le terrorisme, la diplomatie Algérienne, l'approche sécuritaire ; la criminalisation du terrorisme.

مقدمة

تشهد منطقة الساحل الإفريقي حالة من الانفلات الأمني الكبير، والذي يعتبر امتداد إفريقي لحدود الجزائر ودول المغرب العربي، ومحوراً استراتيجياً هاماً نظراً لثقل انعكاساته السلبية نتيجة للضعف الأمني والعسكري بهذه المنطقة، وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومي لدول الساحل والمغرب العربي عموماً، وللجزائر على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار دعا مجلس الأمن الدولي دول الساحل الإفريقي إلى تكثيف التنسيق على الصعيد الإقليمي لمكافحة الإرهاب، خاصة بعد تعاظم مخاطر الجماعات الإرهابية بهذه الدول، لا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا وحركة أنصار الدين. لذا كان لزاماً على دول منطقة الساحل الإفريقي العمل على تنسيق جهودها، وتجاوز خلافاتها من أجل محاربة الأخطار الإرهابية في هذه المنطقة.

كما سنعالج من خلال مقالنا العلاقات الجزائرية الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب خاصة في المناطق الأكثر تواجد ونشاط للتنظيمات الإرهابية، وسنحاول معالجة مشكلة الأمن إشكالية الأمن في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى من منظور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مكافحة الإرهاب خاصة في ظل التطورات الأمنية الراهنة والفراغ الأمني وشساعة الحدود وتدهور الوضع على كافة المستويات خاصة الأمنية، حيث أصبح لزاما على الجزائر بحكم ارتباطها الجغرافي والحضاري أن تتبنى مقاربة شاملة لحماية أمنها.

وانطلاقاً مما سبق سنحاول الإجابة عن إشكالية جوهرية:**في إطار المقاربة الأفريقية الجزائرية الى مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي؟**

بناءا على الإشكالية المطروحة تتقدم الدراسة بأهم المحاور الآتية، إذ تم تناول أهمية الساحل الإفريقي الإستراتيجية مرورا بأهم التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة وخطرها على الأمن الإقليمي والإفريقي والتي أردنا إجمالها في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا إضافة الى حركة أنصار الدين، وصولا الى الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب بين التعاون الدولي وتجريم الفدية في الساحل الإفريقي.

المحور الأول: مفهوم الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي.

المحور الثاني: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول:مفهوم الظاهرة الارهابية في الساحل الإفريقي

قبل الحديث عن مدى مساهمة الجزائر في بناء منظومة أمنية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل علاقات التأثير والتأثر بالدول الافريقية، تطرقنا في خضم دراستنا الى الوزن الجيوبولتيكي للساحل الإفريقي في المنظومة الإقليمية. كما تم التركيز على أهم التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة وخطرها على الأمن الإقليمي.

المطلب الأول:أهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي

إذا كانت القوى العظمى الدولية تبرز اهتمامها بالساحل الإفريقي انطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاضي عن البعد الجيو استراتيجي للساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى وما تشكله من أهمية بالنسبة لسياسات القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين، وتبرز الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي من كونه المجال الجغرافي القريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية، فشريط أو خط الساحل يشكل محورا استراتيجيا مهم في القارة الإفريقية، ومن هنا يمكن الاعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي كمنطلق للاهتمام الغربي بالساحل الإفريقي[1]، حيث تظهر أهمية المنطقة من خلال ما يتمتع به من موقع استراتيجي محادي لأهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليها في الآونة الأخيرة كالبحر المتوسط من بوابة الجزائر ، والمحيط الأطلسي من بوابة موريتانيا[2].

وعلى هذا الأساس سنقوم بتعريف منطقة الساحل الإفريقي(الفرع الأول)، ثم نقوم بعد ذلك بالتطرق لمفهوم الظاهرة الإرهاب (الفرع الثاني) والتي تعد من أهم التهديدات التي تعاني منها المنطقة، كما أصبحت الظاهرة ذريعة للتدخل الخارجي في سيادة دول الساحل الإفريقي، وأصبح تكريس مفهوم التدخل الدولي في الشؤون الإفريقية تحت مظلة الحرب على الإرهاب، وهو التدخل الذي اتخذ أشكالا سياسية وأمنية وعسكرية متنوعة، ولعل أبرز هذه الأشكال التدخل العسكري والأمني في شؤون المنطقة كالتدخل الفرنسي الأخير في مالي.

الفرع الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي

[1]- خالد حنفي علي، موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، أكتوبر 2003، ص207.

[2]- عبد الرحيم رحموني، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019، ص15.

الساحل، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي، الساحل والصحراء، هي مصطلحات عديدة لمنطقة يمكن القول أنها واحدة، أو على الأقل فهي مصطلحات لعدة مناطق متداخلة أو مرتبطة فيما بينها جغرافيا، أو بأجزاء منها، كل هذا راجع من جهة الى اختلاف الجغرافيون على تحديدها بدقة وموضوعية، وراجع من جهة أخرى الى اعتبارات جيوسياسية وإيديولوجية عديدة وما تحمله منطقة الساحل الإفريقي من خصوصية وتعقيدات، فهذا الأمر خلق ما يشبه بالصراع ما بين المختصين والباحثين لتحديد إطار مكاني موحد لهذه المنطقة.

وعى العموم وحتى يتسنى لنا فهم أو تحليل جيوسياسي لمنطقة جغرافية ما، وجب علينا الرجوع الى أصل المصطلح وتحديده بدقة متناهية، وذلك من خلال تسليط الضوء على أصل الكلمة ومعناها، بالرجوع لنشأة الساحل ككلمة وكمصطلح وكمفهوم، وهذا من خلال البحث التاريخي لاستعمالات الكلمة، أو على الأقل التعرض الى أهم ما كتب حول الموضوع، وهذا كانطلاق قبل تحديد الفضاء كمجال جغرافي.

اختلفت التسميات قديما لمنطقة الساحل الافريقي فمنهم من كان يطلق عليها اسم "ما وراء الصحراء" وكذا "افريقيا جنوب الصحراء" وحتى "بلاد السودان"، أما عن هذه الأخيرة فهي تختلف عن دولة السودان الحالية، لكن من المؤكد أن الاستعمال الواسع لتسمية الساحل بالمعنى المعاصر لم يكن إلا مع بداية القرن العشرين من قبل الغزاة الأوروبيين على الأراضي الافريقية.

ومن ناحية أخرى يرى جمع من المختصين أن الساحل هي كلمة من صنع فرنسي بحث، وكانت البداية أثناء "مؤتمر لوزان" في أواخر جوان من عام 1960 بسويسرا بين الوفدين الجزائري والفرنسي، فقد عرف المفوض الفرنسي "جورج بامبيدو" الصحراء بأنها مجرد بحر داخله شواطئ تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة منها، وهذا يفسر تمسك الأجانب عموما بالتسمية وفرنسا بشكل خاص.

وفي رواية أخرى تم الاتفاق على أن أصل كلمة ساحل ترجع الى أصولها للغة العربية، حيث أطلقها العرب عليها أثناء الفتوحات الإسلامية، وكانت نهاية القرن السابع الميلادي، وهي تعني بالفرنسية (cote)أو (rivage)، وهذا ما جاء به "جون غالي" في تعريفه للمنطقة بأنها "ساحل قاحل لبحر مهجور"، لكن الخلاف الحاصل والذي مازال قائما فيما يخص أسباب تسمية هذه المنطقة الافريقية القاحلة تحديدا بالساحل. وعلى رغم اختلاف المرجعيات التاريخية والايديولوجية حول تسمية المنطقة بالساحل، إلا أن المؤكد أن المعنى الذي تحمله الكلمة بلغتها الأصلية أي العربية لا يمت لواقع المنطقة بصلة ليطرح سؤال جوهري حول الدوافع التي جعلت من

المستعمر الأوربي للقارة الافريقية عامة والمنطقة خاصة بالتمسك بهذا الاسم، ومن جهة أخرى فالتسمية التي أطلقها العرب على هذه المنطقة الإفريقية، أصبحت اليوم متعارف عليها بكل لغات العالم[3].

ويرى جمع من المختصين جغرافيين وإعلاميين وسياسيين أن منطقة الساحل الافريقي تمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا، ومن جنوب الصحراء الكبرى شمالا حتى شمال غابات السافانا جنوبا، ومن أهم المفكرين الذين اتبعوا هذا الرأي المفكر الفرنسي إيف لاكوست(Yves Lacoste) الذي يعرف منطقة الساحل على أنها تلك المنطقة التي تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى موريتانيا والمحيط الأطلسي جنوبا، ومن البحر الأحمر شرقا إلى تشاد جنوبا، فالساحل هو ذلك الفضاء الجغرافي الذي يشترك في مقوماته المناخية وبيئية متجانسة، إضافة الى بعض المقومات التاريخية المتقاربة، ولو بشكل نسبي، واستنادا على هذا المنطق يمكن القول أن الساحل الإفريقي يشمل عددا من الدول، مع فارق في الأجزاء التي يمسها المناخ الساحلي والبيئة الساحلية، وهي مالي والنيجر والسنغال و الرأس الأخضر إضافة الى وسط كل من تشاد والسودان، بالإضافة إلى شمال بوركينافاسو و أقصى شمال نيجيريا وأقصى جنوب الجزائر[4].

تعد منطقة الصحراء الكبرى الافريقية من أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر ب 9065000 كلم مربع، حيث تمتد على 4830 كلم من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر، وتمتد جنوبا بعمق 1930 كلم داخل منطقة الساحل الإفريقي. تشمل الصحراء الكبرى: موريتانيا والصحراء الغربية والنيجر ومصر وجزء من مناطق جنوب المغرب وتونس والجزائر، والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان.

أما منطقة الساحل الإفريقي فهي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وتمتد غربا من السينغال وموريتانيا، مرورا بمالي والنيجر وبوركينافاسو وشمال نيجيريا، وتشاد والسودان واثيوبيا شرقا[5].

ومن جهته يربلانكو لوباز (Blanco Lupez) أن الساحل الإفريقي منحصر في مالي والنيجر وموريتانيا، بالإضافة إلى بعض من أجزاء كل من بوركينافاسو وتشاد، وللإشارة فإن هذا التعريف لفضاء الساحل معتمد من طرف الاتحاد الأوروبي. ومن خلال هذا المفهوم نلاحظ أن الساحل هو تلك المناطق التي تشمل

---

[3]-رضوان بوهديل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020، ص11-12.

[4]- رضوان بوهديل، مرجع سابق، ص14.

[5]-سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان-الجزائر، 2020، ص100.

الدول التي كانت مستعمرة من قبل فرنسا، والتي ما تزال تمتلك نفوذ كبير بها لحد اليوم، وهذا المفهوم مرتبط بشكل واضح بما يعرف بإفريقيا الفرنسيةl'Afrique française[6].

الفرع الثاني:مفهوم ظاهرة الإرهاب

يعرف الإرهاب بأنه: "نشر الفزع والذعر لأغراض سياسية"، ومنذ ظهور مصطلح الإرهاب إلى الآن، هناك العديد من المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب، بالرغم من عدم التوصل لمفهوم موحد لهذه الظاهرة، وذلك لعدة أسباب أهمها أن مصطلح الإرهاب ليس مصطلحا قانونياً محدداً، بل هو مصطلح يطغى عليه الطابع السياسي، حيث عرفه كارل ياسبرز بأنه: "الخطر الذي لا يعرف حدوداً، ولا أخلاقاً، ولا عقلانية، ويتحدى أي قدرة على التبوؤ"[7].

ويراد به أيضاً استعمال العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب، بغية تحقيق هدف سياسي معين[8].

وعلى الصعيد الدولي عرفت اتفاقية جنيف لسنة 1937 الظاهرة الإرهابية في مادتها الأولى بأنها: "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة، والتي تهدف إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص معينين أو مجموعة من الناس أو لدى العامة".

وعلى المستوى الإقليمي وباعتبار موضوعنا يعالج ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، فقد نصت الاتفاقيةالإفريقية لمكافحة الإرهاب لسنة 1999 في مادتها الأولى تعريفالظاهرة الإرهاب، حيث اعتبرتالعمل الارهابييعني:" أي الفعل يشكل انتهاكا للقوانين الجنائية للدولة الطرف، والتي قد تهدد الحياة والسلامة الجسدية، أو حرية، أو التسبب في إصابات خطيرة أو وفاة لأي شخص، أي عدد أو مجموعة من الأشخاص أو الأسباب أو قد تسبب أضرارا بالممتلكات العامة أو الخاصة، والموارد الطبيعية، والتراث الثقافي والبيئي أو غير محسوب، أو تهدف إلى التخويفوالإكراه أو حث أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الجمهور أو أي جزء منه، على القيام أو الامتناع عن القيام بأي فعل، أو اعتماد أو التخلي عن وجهة نظر معينة،أو أن تعمل على وفقا لمبادئ معينة، أوتعطيل أي خدمة عامة، وتقديم أي خدمة أساسية للجمهور أو لخلق حالة طوارئ عامة، أوإنشاء العصيان العام في الدولة.

---

[6]–رضوان بوهديل، مرجع سابق، ص15.

[7] – هبة الله أحمد خميس، الإرهاب الفكري في الفكر الغربي والدعوة إلى السلام العالمي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية–مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 12.

[8] – فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الجزء الأول، 2003،ص 16.

فأي تشجيع ورعاية والإسهام في الأمر، والمساعدة والتحريض والتشجيع، ومحاولة، والتهديد والتآمر، وتنظيم أو شراء أي شخص، بقصد ارتكاب أي فعل مشار إليه في الفقرة سالفة الذكر[9].

أما على الصعيد الداخلي نجد بأن المشرع الجزائري كان من التشريعات السباقة إلى وضع تعريف محدد للإرهاب والجريمة الإرهابية، حيث أورد المرسوم التشريعي الصادر في 20 سبتمبر 1977 تعريفاً للأعمال الإرهابية، وساوى بينها وبين أعمال التخريب، معتبراً الأعمال الإرهابية بأنها: "كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي"[10].

ولقد اعتمد المشرع الجزائري في تحديد التعريف على مبدأين هما:

- اعتبار الإرهاب ظرف مشدد عام لأي جريمة.
- استحداث وتحديد جرائم الإرهاب والتخريب.

وبذلك يكون المشرع الجزائري قد جمع بين الأسلوبين الإنشائي الإستحداثي لجرائم الإرهاب والأسلوب الغائي باعتباره ظرفاً مشدداً في الجرائم التي ارتكبت بغرض الإرهاب[11].

وفي إطار مساعي المشرع الجزائري لتجريم الظواهر الإرهابية تم إلغاء المرسوم التشريعي رقم: 92-03 بموجب الأمر رقم 95-11 المؤرخ في 25 فيفري 1995، وبموجب هذا الأمر أدرج الإرهاب ضمن أحكام قانون العقوبات الجزائري تحت عنوان: "جنايات التخريب والتقتيل المخلة بالدولة" في المادة 87 مكرر منه، غير أنه لم يأت بجديد سوى إدراجه لأعمال التجمهر والاعتصام في الساحات العمومية من قبيل الأعمال الإرهابية.

وعموماً فالملاحظ على التعريفين السابقين الذين جاء بهما المشرع الجزائري أنهما كانا في غاية الشمولية والعموم، حيث تم فيهما تعداد الأعمال الإرهابية التي يجرمها القانون، دون أن يتم تحديد تعريف للظاهرة[12].

---

[9]- المادة الأولى من الاتفاقية الافريقية لمكافحة الإرهاب.

[10] - المرسوم التشريعي رقم: 92-03، المؤرخ في1992/09/30، المتعلق بقانون مكافحة الإرهاب والتخريب، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد 70، الصادرة في 1992/10/05.

[11] - إمام حسين خليل، نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب (الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مصر، 2008، ص 25.

[12] - على لونيسي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2012، ص 38-40.

المطلب الثاني: تطور ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

مما لا شك فيه أن منطقة الساحل الافريقي هي منطقة أزمات لما تعرفه هذه المنطقة من تدهور أمني واسع النطاق أثر بشكل كبير على دول الحزام ومجتمعاتها البدوية والبسيطة التي لا تتمتع بنظام الحماية في هذه المنطقة الواسعة أو كما يسميها البعض من الباحثين في علم الأنثروبولوجيا بالصحراء الكبرى، إضافة إلى هذا تعتبر دول الساحل من بين أفقر دول العالم في التصنيفات الدولية التابعة للمؤسسات الدولية وتقارير التنمية البشرية بالرغم مما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل النفط والذهب، الحديد، ومادة اليورانيوم، ومواد طبيعية أخرى ذات الأهمية الاستراتيجية[13].

حيث تشهد منطقة الساحل الافريقي في الآونة الأخيرة مخاطر وتهديدات أمنية متنامية بسبب اتساع مجال أنشطة الجماعات الإرهابية وتحديدا في المناطق الحدودية بين الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، إذ تنعدم أنماط الحياة المألوفة في المناطق المؤهلة للسكن، وما يلفت نظر المتتبعين للشؤون الأمنية في تلك المناطق هو الانتشار الواسع لكافة الأنشطة الموازية للأعمال الإرهابية كتجارة الأسلحة والمخدرات والهجرة الغير الشرعية مما يجعلها شبكات متداخلة في تشكيلها بين توجهات أصولية متشددة وخلفيات ومصالح اقتصادية محلية لها امتدادات إقليمية ودولية تمتد تداعياتها على الساحة الدولية[14].

فضعف تنظيم القاعدة في باكستان وأفغانستان بحلول نهاية **2012 كان** ينبئ بانتقال الشبكات الإرهابية إلى مناطق أخرى في العالم. فظهرت فصائل القاعدة في دول أفريقيا، خاصة في صومال ومالي ونيجيريا بالإضافة إلى شمال أفريقيا. ويرى مراقبون أن أفريقيا ستصبح مستقبلا أرض الجيل الثالث لتنظيم القاعدة بحيث تكون "أفغانستان جديدة" تمثل أحد أخطر التهديدات على استقرار العالم. ويتغلغل في القارة السمراء 5 مجموعات مسلحة على صلة بالقاعدة وهي: "بوكوحرام" النيجيرية، "القاعدة في المغرب الإسلامي" شمال الصحراء الكبرى، و"حركة الشباب المجاهدين" الصومالية، "حركة أنصار الدين" السلفية الجهادية في مالي، و"حركة التوحيد والجهاد" غي غرب أفريقيا، والتي يقودها منشقون عن تنظيم القاعدة. وبحسب المحللين فإن كثير من الدول التي

[13]Islamiste Terrorisme in the sahel : Fact or fiction?, Crisis Group Africa Report, N92, 31 March 2005, p34.

[14]-سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر، عمان، 1999، ص23.

فيها فصائل القاعدة مجرد وسيلة وليس غاية بالنسبة للقاعدة، أما الهدف النهائي هو السيطرة على "خزان الطاقة العالمي" التي تكون حربا ضد الغرب ولا يمكن القيام بذلك إلا بالسيطرة الكاملة على المنطقة الواسعة[15].

كما أن توسع التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي تزايد حسب تطور حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية كما ارتبط بالأساس بالحروب الأهلية والصراعات الداخلية، فتطور الإرهاب في الجزائر جاء نتيجة للتطورات الحاصلة في العملية السياسية (1990–1991)، إضافة إلى الأزمة الترقية في شمال مالي والإسلاميين المتصلين بالقاعدة في محاولة لاستنساخ التجربة الجهادية على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتواصلها مع الحركات الإرهابية والجهادية في دول جوار الساحل الإفريقي كجماعة بوكوحرام النيجيرية وحركة اشباب المجاهدين الصومالية، وبعدها برزت بعدها كل من حركة أنصار الدين السلفية الجهادية في مالي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا التي يقودها منشقين عن تنظيم القاعدة[16].

وأمام التطورات الحاصلة ومحاولة استرجاع الأنظمة للاستقرار والسلم في منطقة الساحل الافريقي وفي إطار التحرك الغربي مع التدخل العسكري الفرنسي بإيعاز من السلطات التابعة لدولة مالي ومنظمة دول غرب افريقيا(ECOWAS)، يخشى المحللون والمختصون في الشؤون الأمنية من وجود تنسيق بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في منطقة الساحل الافريقي وتوسع نطاق الأعمال الإرهابية خاصة شمال افريقيا والجزائر بالخصوص. كما تشير دراسات خاصة أمريكية بأن منطقة الساحل الإفريقي سوف تصبح المجال الرخو والخصب لنمو الإرهاب خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الداعية لتنامي التطرف الديني من خلال وجود الحركات السلفية المتعصبة[17]، والتي من أهمها:

الفرع الأول: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

لم ينشأ هذا التنظيم كبيرا مرة واحدة بل تدرج لمراحل تاريخية وصولا لتنظيم القاعدة الذي يحمل بعدا إقليميا تابعا لتنظيم القاعدة العالمي، فالنواة الأولى للتنظيم هي تلك الشبكات التنظيمية والمؤسسات القائمة على الصعيد الوطني، فقد ظهرت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد أعمال العنف القائمة بالجزائر في تسعينات القرن الماضي من خلال الجماعات السلفية للدعوة والقتال التي انضمت في أواخر سنة2006 إلى تنظيم القاعدة

---

[15]–قوي بوحنية وعبد العالي عبد القادر، جيوبوليتيكا القارة الأفريقية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص104.

[16]–عبد الرحيم رحموني، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019، ص23.

[17]–أمحند برقوق، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العام الاستراتيجي، العدد 07، نوفمبر 2008، ص03.

المركزي الذي يقوده أسامة بن لادن[18]، وفي 24 جانفي 2007 أعلن رسميا باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي كان هدفه الأساسي تحرير المنطقة من الوجود الأجنبي الصليبي حسبهم خاصة الفرنسي والأمريكي والموالين له من أنظمة وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية[19].

ومن أبرز الخطوط والأهداف الإستراتيجية لتنظيم القاعدة الموالي ل بن لادن في المنطقة الصحراوية والساحل الإفريقي في إقامة مراكز تدريبية للجماعات الإرهابية وتجميعها في الصحراء وإقامة إمارة تابعة للمركز واستقطاب وتعبئة وتجنيد الشباب الناقم عن السياسات الحكومية التابعة للغرب خاصة الجزائر، موريتانيا، مالي والسعي لتوسيع ميدان المواجهة وربطها بتنظيمات الموجودة في شمال أفريقيا والقرن الأفريقي وتوحيد الجهود لتقوية التنظيمات الإرهابية المتركزة على الحدود الجزائرية الليبية والحدود الصحراوية المالية الجزائرية الموريتانية، فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية المستحدثة عن التسمية السابقة بالجماعة السلفية للدعوة والقتال(GSPC) المنشق عن الجماعات الإسلامية المسلحة ما يسمى بالجيا (GIA) الجناح المسلح للجماعة السلفية للدعوة والقتال(Groupe islamique arme)[20].

فقد كان هذا التنظيم مستقرا بمنطقة الصحراء الكبرى حيث كونوا كيانا باسم إمارة الصحراء وأول نواة عسكرية سميت ب كتيبة الملثمين بقيادة بلعور كناية بالتسمية التاريخية للمنطقة باسم بلاد الملثمين حيث قامت هذه الكتيبة باختطاف مبعوث الأمم المتحدة في النيجر روبرت فولر في ديسمبر 2008، وقام بأول هجوم في الأراضي الموريتانية في جوان 2007 بقتل حوالي 17 عسكري موريتاني، أين أسس بعدها نواة تابعة للقاعدة في موريتانيا تحت اسم أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط التي هاجمت السفارة الإسرائيلية بنواكشط فيفري 2008. ومن أبرز أعضائها نجد مبارك يزيد عبد الحميد أبو يزيد، عبد المالك درودكال، يحي جوادي المكني أبو عمار أمير إمارة الصحراء.

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، برزت جماعات وضعتها القوى الغربية وتحديدا الولايات المتحدة ضمن قوائم الجماعات الإرهابية التي ارتبطت هذه التنظيمات الإرهابية أو ذات التوجه الأصولي أو تلك المرتبطة مباشرة بتنظيم القاعدة المركز[21] أو المتحالفة معه أكثر من 1200 عملية إرهابية متنوعة اشتملت قتل واغتيال

---

[18]–أميرة محمد عبد الحليم، تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي وربيع الثورات العربية، آفاق أفريقية، المجلد 11، العدد 38، 2013، ص119.

[19]– محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفائها في الساحل والصحراء، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أفريل 2012، ص02.

[20]–عمار جفال، القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 21 أكتوبر 2008، ص32.

[21]أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص 118.

وتفجير وخطف الأجانب في كل من الجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا والنيجر ومالي وتشاد، إضافة الى الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بالمؤسسات الحكومية والبنى التحتية، خاصة في ظل فشل الدولة المركزية منذ الاستقلال عام 1960 في بسط سيطرتها على المساحات الشاسعة التي تتجاوز 1.124 مليون كلم مربع في منطقة الصحراء الكبرى، علما أن الساحل الافريقي يتوزع سكانها على عرقيات متعددة من زنوج وعرب وبربر وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة على تحركات الجماعات الإرهابية المسلحة التي تعتمد أدلاء من أبناء الصحراء يجيدون اقتفاء الأثر والتحرك بسهولة لا يقدر عليها غيرهم[22].

وكما يقترب شمال المالي من سلسلة جبال تمنراست الجزائرية، بما يجعل تحرك الجماعات المسلحة بين البلدين أمرا يسيرا وهذا أبرز مثال عن فشل الحكومات المركزية في المراقبة الحدودية كما يسميه الباحثين في الدراسات الأمنية بمفهوم الانكشاف الأمني، كما يحيل تنظيم القاعدة لبعض الأهداف الإيديولوجية ذات الطابع الإقليمي الديني كمهاجمة المسيحيين في نيجيريا، وفي هذا الصدد قول الخبير "**ماثيو غيدار**" بأن نيجيريا ليست بعد قاعدة للإرهاب، ولكنها تتعرض لاختراقات من قبل الجماعات الإرهابية في الصحراء الكبرى التي تستقطب عناصرها من هناك مستغلة الأوضاع الاقتصادية والسياسية الهشة أين كونت قاعدة لها بنيجيريا تحت ما يسمى بجماعة "بوكوحرام"[23] والذي سنتناوله في التالي.

الفرع الثاني: جماعة بوكوحرام

إذ قام مجموعة من الشباب الجامعيين وبعض العسكريين السابقين إضافة إلى عدد من أصحاب المهن في شمال نيجيريا بتأسيس تنظيم أهل السنة والجماعة، ومن اللافت للانتباه أن هذه الجماعة قد اختارت لنفسها معسكرا منعزلا عن الناس أسمته "أفغانستان" حتى تنأى بنفسها عن المجتمع الفاسد، وبالتزامن مع هذه التحولات التي شهدها الخطاب الإسلامي في نيجيريا ظهرت مجموعة أخرى بقيادة محمد يوسف، وهي التي عرفت إعلاميا ولا تزال باسم "**بوكوحرام**" بقيادة الشيخ محمد يوسف: جماعة إسلامية في الولايات الشمالية في نيجيريا التي تسعى الى تطبيق الشريعة الإسلامية، والاسم الرسمي للجماعة " جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد". تم انشاء هذه الجماعة في مدينة **ميدوجوري** في عام **2002** باسم "**بوكوحرام**" التي جاء من اللغة المحلية (الهوسا) بمعنى "تعليم الغربي حرام" لأنه يمثل سبب انتشار الفساد في المجتمع الإسلامي، فهي أنشأت لمناهضة انتشار التعليم الغربي ظنا منها أن الحكومة النيجيرية باعتمادها على التعليم الغربي والقوانين الغربية وعدم تطبيقها للشريعة الإسلامية في كل ولايات الشمالية النيجيرية تتسبب في إلحاق الضرر بآلاف المسلمين الذي يعانون البطالة والأمراض

[22] Angélique Mounier-Kuhn, La Lutte contre Al-Qaida au Maghreb peine a'sorganiser, journal le temps, page international, mercredi 28 juillet 2010, P04.

[23] عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 28-29.

والتهميش الاقتصادي والسياسي، ومن هنا جاءت مواجهتها للحكومة، ولكن مع استمرار اعتماد الدولة على المسار الأمني دون غيره في مواجهة الجماعات تصاعدت أعمالها ضد مراكز الشرطة والكنائس، إلا أنها لم تخرق عن النطاق المحلي[24].

الفرع الثالث: حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا

هي حركة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجناح تابع لها في نفس الوقت مع الجماعات الأخرى المتواجدة في المنطقة كحركة شباب المجاهدين في الصومال وجماعة بوكوحرام في نيجيريا والشباب المتمرد في تشاد[25]، حيث أعلن عن هذه الجماعة أول مرة في أكتوبر 2011 حيث توصف بأنها الجماعة الإرهابية المسلحة الأكثر إثارة للرعب في شمال مالي، ويأتي تأسيس هذه الجماعة بعد انشقاق زعيمها "سلطان ولد بادي" المكني ب "أبو علي" بعد رفض قيادة تنظيم القاعدة بتأسيس سرية خاصة بعرب أزواد، التي تستوطن في منطقة غاو (Gao) المالية حيث شهد توترا كبيرا بين الحركة والتنظيم إلا أن تدخل مختار بلمختار المكني ببلعور زعيم تنظيم القاعدة بتهدئة الأجواء وقيادة المفاوضات مع هذه الحركات، والخروج بنقطة توافق هي ضرورة التنسيق المشترك بينها وبين القاعدة حيث تعتبر هذه الحركة من أخطر الحركات الناشطة جنوب الجزائر وشمال مالي وقيامها:

- اختطاف رهينتين إسبانيتين وإيطالي عند بداية التأسيس أكتوبر 2011.
- اختطاف سبعة ديبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو أفريل 2012.
- تبني جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا للعملية الانتحارية استهدفت مقر الدرك الوطني الجزائري بتمنراست في مارس 2012.

وهناك تقارير تشير بأن حمادة ولد محمد خيرو هو من تزعم هذه الحركة، إلا أنه نظرا للسرية الكبيرة التي تكتنف هذا التنظيم وصعوبة الوصول للمعلومة تحول دون ذلك[26].

الفرع الرابع: حركة أنصار الدين

تأسست جماعة أنصار الدين بشهر كامل بعد تأسيس حركة التوحيد والجهاد في نوفمبر 2011، حيث أسسها قنصل سابق لحكومة مالي في مدينة جدة السعودية وهو "إياد غالي خالد"، وتنطلق المقاربة الأساسية

---

[24]–قوي بوحنية وعبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، 105–106.

[25]–أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص 118.

[26]–عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 30.

لهذا التنظيم بالسمة الإسلامية وأبرز عناوين هذه السمة الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي، والإعلان عن قيام دولة إسلامية في شمال مالي وتعتبر منطقة "كيدال" المعتقل الأساسي لحركة أنصار الدين[27].

وقد بدأت جماعة أنصار الدين عملياتها المسلحة في أزواد بهجوم على مدينة أغلهوك غرب كيدال في أواخر جانفي 2012، حيث سيطرت على قاعدة عسكرية بارزة، ومع انهيار الجيش المالي بسبب تداعيات الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي أمادو توماني توري في 22 مارس 2012، سارع إياد غالي إلى وضع خطة مع حلفائه في القاعدة وحركة التوحيد والجهاد للسيطرة على مدن أزواد الكبرى من خلال السيطرة على كيدال وغاو من طرف التوحيد والجهاد.

أما فيما يخص أهم الكتائب المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر فروع ثانوية للتنظيمات الإرهابية الكبرى في المنطقة نجد:

- كتيبة الملثمين يتولى قيادتها بلعور حيث أسس من بعدها كتيبة الموقعون بالدماء.
- كتيبة طارق بن زياد يقودها الجزائري عبد الحميد أبو زيد.
- سرية الفرقان يقودها جمال عكاشة المدعو يحي أبو همام.
- سرية الأنصار تحت قيادة أبو عبد الكريم التارقي الذي ينحدر من طوارق مالي وهو القيادي الوحيد بين هذه التشكيلات الإرهابية الذي لا يحمل الجنسية الجزائرية.
- سرية أنصار الشريعة التونسية التي استقوت بعد سقوط نظام التونسي السابق التي كان لها يد في أحداث تيقنتورين بعين أميناس[28].

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

استغلت الجزائر مختلف المناسبات والمنابر الإقليمية والعالمية لطرح خبرتها وتسويق مقاربتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب القائمة بالأساس بين الردع والمواجهة الميدانية للجماعات الإرهابية، وتفعيل مسارات التنمية لتجفيف منابع الجماعات الإرهابية من التجنيد والاستثمار في الوضع المعيشي المزري المغذي الأول والأخطر للتطرف عموما والإرهاب خصوصا. لكن قبل هذا علينا معالجة مفهوم الدبلوماسية العامة وأهميتها على الساحة الدولية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية،والذي سنتناوله في المطلب الأول.

[27] Angélique Mounier-Kuhn, op-cit, p06.

[28]-عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 31.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية العامةوأهميتها

إن الدبلوماسية بمفهومها العام يمكن اعتبارها متغيرا تابعا في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، لأنها تعتبر وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، وبالتالي فإن الاعتبارات السياسية هي الغالبة في الظاهرة الدبلوماسية، فالسياسة الخارجية هي كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية، والتي هي عبارة عن فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة بصورة هادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية.

وتكمن السياسة الخارجية في كونها عملية اختيار المصالح القومية، وهذا ما يجعلها تقوم على مجموعة من المراحل تبدأ من التصور ثم المحتوى ثم التنفيذ، وذلك من خلال التقويم الاستراتيجي لماهية الأهداف المطلوبة، والمتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الدولي وطبيعة السياسات الإقليمية بما يتوافق وآليات التنسيق الداخلي للدولة والوسائل التي تمكن الدولة من نقل آرائها ورغباتها إلى دول أخرى.

ومن هذا المنطلق كانت العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية علاقة ترابطية تكاملية باعتبارها أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وتعتمد في ذلك على شتى الوسائل المتوافرة لديها سواء كانت هذه الوسائل هي وسائل رسمية أو غير رسمية[29].

الفرع الأول: مفهوم الدبلوماسية العامة

من ظواهر عصرنا الراهن انتشار الديمقراطية واستقلال الشعوب، وكان لهذه الظواهر تأثير كبير على الدبلوماسية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تركت الديمقراطية أثرها العميق على الدبلوماسية حيث أصبحت أكثر عرضة لضغوط الرأي العام وأدواته، كما أنها فقدت تقاليدها السابقة التي تتسم بالأرستقراطية الشعبية، وهذه الدبلوماسية رغم أنها لا تحوي خصائص ومستويات الدبلوماسية التقليدية الرسمية إلا أنها تمثل إحدى الأدوات المباشرة والفعالة في ربط الشعوب وتحقيق التواصل بين الأمم وهو ما يمكن أن يكون إحدى أدوات دعم ومساندة الدبلوماسية الرسمية.

فالدبلوماسية العامة هي تلك النشاطات الدبلوماسية التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية بوسائل شعبيه لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب، والدبلوماسية العامة تمثل صورة التطور الذي طرأ على الدبلوماسية في القرن العشرين الذي نجم عن التقدم التكنولوجي من جهة وعلنية الدبلوماسية من جهة أخرى، لذلك فإن

---

[29] – منيرة بودردابن، الدبلوماسية العامة كأداة استراتيجية لفهم وتفسير السياسات الإقليمية وتنفيذ السياسة الخارجية، مداخلة في ملتقى الدولي الموسوم تحت عنوان "دور الجزائر الإقليمي: محددات والأبعاد"، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة، 28 و29 أفريل 2014، ص1.

الاتصال بالشعب قد أعطى للدبلوماسية هذه التسمية، ويضاف إلى ذلك سعي الدبلوماسية لكسب الرأي العام الشعبي، وهذا التحول الذي فرضته ظروف وأحوال العلاقات الدولية جعل من الدبلوماسية أن تكون عامة في أهدافها ووسائلها.

وتعتبر الدبلوماسية العامة من ضمن أنواع وأنماط النشاط الدبلوماسي التي تمارسها مجموعة من الوحدات داخل المجتمع في ظل حركية التفاعل السلمي في العلاقات الدولية، وان اختلفت درجة التركيز عليها من دولة إلى أخرى.

والحديث عن الدبلوماسية العامة يثير أمامنا نقطة مهمة تتعلق بمسألة التطور الذي طرأ على نمطية النشاط الدبلوماسي والذي أخذ يخرج من مفهومه التقليدي الضيق إلى مفهومه المعاصر في صورته الواسعة، وفي هذا الصدد يقول بطرس بطرس غالي: "كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم أساسا على التعامل بين الحكومات أما اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال فإن الدولة تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب ويسمى هذا الأسلوب بالدبلوماسية العامة"

وهناك من يعرف الدبلوماسية العامة بأنها تلك الدبلوماسية التي لا تستطيع أن تنجح إلا بدبلوماسيين عموميين يأتون من عموم الشعب ويفهمون لغته ويحسون بأحاسيسهم ويعملون من أجل خدمته.إذن الدبلوماسية العامة لا تقتصر على نشاطات الحكومة من مؤتمرات وتفاوض في إطار المنظمات الدولية ولكنها تشمل التجمعات الشعبية في ظل تحسين وسائل الاتصال لتحقيق التنمية والتفاهم والتعاون بين الناس، وهي من أهم العوامل في قيادة السياسة العامة وتسوية العديد من المشاكل في الآونة الأخيرة، وهي تنبع من الشعب وليس من طرف دبلوماسيين رسميين وبوسائل شعبية للحفاظ على التفاهم الدولي.

فهي عبارة عن مزيج من الاتصالات والتفاعلات غير الرسمية بين الكيانات السياسية المعاصرة وغيرها من الأطراف داخل المسرح العالمي، وذلك من خلال المنظمات الشعبية والجماعات الأهلية والهيئات غير الحكومية.

ومهما اختلفت التعاريف التي وردت بهذا الخصوص فإنه يمكن القول أن الدبلوماسية العامة تركز في جوهرها على أساس إقامة علاقات مباشرة مع الشعوب بصرف النظر عن الوسائل المتبعة في ذلك، وذلك من خلال الأنشطة التي تبثها الدولة الممثلة في شعبها لكسب الرأي العام خارج نشاط السفارات والبعثات الرسمية،مستخدمة كل إمكاناتها وعلاقاتها واتصالاتها مثل النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات غير الحكومية، فهي في مفهومها الواسع تعنى بالمواقف الإستراتيجية والإجراءات التي تسعى من

خلالها إلى تحقيق الأهداف المرجوة، فهي بذلك سمة ملازمة للمجتمعات الديمقراطية قائمة على تبادل الأفكار ومهمتها العالمية هي أمر أساسي لعلاقاته مع الشعوب الأخرى[30].

لذلك فإن الدبلوماسية العامة تسعى إلى تفعيل مشاركتها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للدول حتى تتمكن من أداء رسالتها بصورة أفضل، وذلك من خلال مجموعة من البرامج التي تحرص على ترسيخ أسلوب التنسيق المستمر وتكامل الأداء مع الأجهزة والمؤسسات القومية ذات الصلة بالشأن الخارجي ومع المنظمات والاتحادات الشعبية ووصولا إلى فهم مشترك لدور الدبلوماسية العامة في تعزيز الصلات وتطويرها بين الشعوب وتعميق ثقافة التواصل والحوار بين شعوب العالم من أجل خلق مناخ عالمي يسوده السلام والأمان والعدالة وحقوق الإنسان ولأجل تكريس مبدأ توسيع قاعدة المشاركة في العمل الوطني الشعبي والدولي.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن درجة مساهمة الدبلوماسية العامة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول ومدى تأثيرها عليها تختلف تبعا لنوعية الحكم وحسب قوة أو ضعف المشاركة السياسية للمواطنين، والذي يؤثر في مسار السياسة الخارجية للدولة وفي تحديد توجهاتها ليس في الداخل فقط بل في الخارج أيضا[31].

الفرع الثاني: أهداف الدبلوماسية العامة في تفسير مبررات السياسات الإقليمية للدول:

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدبلوماسية العامة هو قيام علاقات مباشرة بين شعوب العالم، هذه الشعوب هي أطراف العلاقات الدبلوماسية والدولية وذات المصلحة الحقيقية في قيام عالم آمن ومتفاعل وتحقيق مصالح الشعوب المشتركة والمتشابكة في المجالات المختلفة، ومن البديهي أن تختلف أهداف الدبلوماسية العامة بإطارها غير الرسمي عن الدبلوماسية الرسمية، فالدبلوماسية العامة تهدف إلى قيام علاقات مباشرة بين الشعوب بوسائل شعبية وأجهزة تعبر عن الشعب وأحاسيسه.

ومن هذا المنطلق يمكن استنتاج العديد من الأهداف الأساسية التي تسعى الدبلوماسية لتحقيقها وذلك ضمن معايير السياسات الإقليمية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-الدبلوماسية العامة هي الجهد الشعبي الذي يهدف إلى التأكيد على كرامة الإنسان وحرية قراره من أجل إحداث التغيير وترقية سلوكه ومظهره العام إلى جانب اتجاهات التنمية في شتى صورها،والسعي إلى تفعيل المشاركة الشعبية من خلال قنواتها غير الرسمية والتركيز على المحيط بقدراته البشرية وإمكاناته باعتباره الفاعل في توجيه سياساتها الداعية للمشاركة.

---

[30] -منيرة بودردابن، مرجع سابق، ص2.

[31] -منيرة بودردابن، مرجع سابق، ص3.

2-تهدف الدبلوماسية العامة إلى تعزيز أولويات السياسة الخارجية، من خلال فهم وإعلام النفوذ الأجنبي والجماهير وصناع القرار وتوسيع الحوار بين المواطنين ومؤسسات الدولة ونظرائهم في الخارج.

3-تسعى الدبلوماسية العامة إلى إحداث التواصل مع غير الدول من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والجمهور العام،والغرض هو التأثير على نفوذ الجهات الفاعلة من غير الدول ومن ثم لعب دور حيوي في حماية مصالح الدولة والتصدي للعناصر المناهضة والمعارضة.

4-تركيز الدبلوماسية العامة على الممارسة الديمقراطية التي تهدف إلى إيجاد الافتراضات والقيم المشتركة، من خلال الحوار والاتصالات التي تصب في اتجاه واحد، والتركيز على عنصر مهم هو بناء الشخصية والمؤسسية والعلاقات الخارجية في إطار حوار مع الجماهير لتحديد طبيعة الأنشطة.

5-تهدف الدبلوماسية العامة إلى تعزيز فكرة المواطنة والحفاظ على تلاحم نسيج المجتمع، والتي تتعارض مع سياسات وأهداف الحكومة على الصعيد الدولي وتفعيل دور الشعوب في محاولة لتصحيح التصورات الخاطئة وإيجاد الحلول للمشاكل التي عجزت عن حلها الجهات الرسمية.

6-تهدف الدبلوماسية العامة إلى التركيز على التأثير في الرأي العام من خلال وسائل الإعلام وبما تصدره من كتب ونشرات وما تنظمه من ندوات ومحاضرات، هادفة من وراء ذلك كله إلى تحريك الرأي العام لتأييد موقفها بما يحقق لها تأثير على الحكومة أو السلطة أو كليهما.

7-تسعى الدبلوماسية العامة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الحكومة والمجتمع من خلال تبادل المعلومات بين الحكومة ومواطنيها وغيرها من المؤسسات التابعة للدولة، وبالتالي تعزيز المصلحة الوطنية للبلد من خلال التفاهم وإعلام التأثير على الجماهير الخارجية وتشكيل بيئة الاتصالات الخارجية والحد من زيادة التصورات الخاطئة وسوء الفهم الذي يزيد من تعقيد العلاقات الخارجية[32].

المطلب الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي

بعد أن أصبحت الجزائر مركز استقطاب للجماعات الإرهابية أين توسعت عبر كامل حزام الساحل الافريقي خاصة بعد تأسيس كيان ارهابي منظم تابع لقاعدة الأم مسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي كان يمسها في الجنوب الواسع بحدوده الشاسعة مع الصحراء الكبرى معقل الجماعات الإرهابية خاصة بعد تصاعد عمليات الاختطاف في منطقة الساحل الافريقي منذ سنة 2003، وهذا بعد سلسلة من

[32] -منصور لخضاري، المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي،مداخلة في ملتقى الدولي الموسوم تحت عنوان "دور الجزائر الإقليمي: محددات والأبعاد"، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة، 28 و29 أفريل 2014، ص5.

الاختطافات كاختطاف سياح أوروبيين معظمهم من جنسيات أوروبية خاصة العمال الفرنسيين بالشركات النفطية في النيجر كشركة أريفا الفرنسية، واختطاف دبلوماسيين كنديين ومن جنسيات مختلفة في العالم.

اذ نتج عن تلك العمليات عمليات ابتزاز واسعة بين المنظمات الاجرامية والجماعات الارهابية والدول المفاوضة، مما أدى لاستجابة هذه الدول لمطالب الإرهاب وقامت بدفع الفدية كمقابل لإطلاق سراح الرهائن الأجانب ما جعل الجزائر تستنكر هذه الأعمال والتفاعل الإيجابي مع الجماعات الإرهابية والتي طالبت الجزائر من خلالها في قمة سرت الليبية سنة 2009 بمقترح تجريم الفدية مما جعلها تحصل على تأييد الإتحاد الإفريقي.

وقبل هذا فقد نجحت الجزائر ووفقت الى حد كبير في مكافحة الإرهاب واستئصال جذوره، وهذا بتبني مقاربة استراتيجية تحمل أبعاد سياسية كالحوار السياسي والسلمي بين كافة الأطراف، وعسكرية أمنية كالإكراه والضغط الأمني، واقتصادية من خلال إعادة الجدولة وسياسة التقشف ومسح الديون الخارجية والإصلاحات الاقتصادية من خلال مشاريع التنمية المستدامة وتعويض الضرر المعنوي للشعب الجزائري، وقانونية من خلال قانون الرحمة والوئام المدني ومشروع السلم والمصالحة الوطنية.

إذن وبعد النجاح الداخلي وأمام هذا الرصيد الكبير أصبحت الجزائر من الدول الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب باعتراف من القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الاقليمية والدولية كالأمم المتحدة، اين انتقلت الجزائر في مواجهة الظاهرة الى خطوة المسار الدولي لمكافحة الإرهاب، وكان لها الدور الدبلوماسي والقانوني خاصة داخل الهيئة الأممية من القرار 1373 المصادق عليها يوم 2001/09/28 غداة اعتداءات سبتمبر 2001، وصولا الى المصادقة الاستراتيجية العالمية لمكافح الإرهاب يوم 2006/09/06.

وما زاد من الثقل السياسي والدبلوماسي للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب هو الدعم الواسع التي حصلت عليه الجزائر في قضية تجريم الفدية من خلال اللائحة الأممية 1904، كون أموال الفدية تعتبر عاملا أساسيا في تقوية الجماعات واستمرار النشاطات الارهابية التي أضحت تشكل المورد الحيوي لها وكذا يشجع على خلق مجموعات وحركات إرهابية أخرى، فهناك أرقام تقول أن مجموع ما قدمته الدول الأوربية للجماعات الإرهابية فاق 150 مليون دولار قبل نهاية 2010.

وبناءا عليه فالجزائر دافعت بقوة عن مطلبها لدى الهيئة الأممية كما لم تخف التعبير عن أسفها من هذه الممارسات التي تقوم بها الدول الأوروبية لإطلاق سراح رهائنها بالاستجابة لمطالب الجماعات الإرهابية وتقديم الفدية وبهذا تقوم بتشجيع الجماعات الإرهابية على الاستمرار في نشاطه، وملزمة بذلك الدول بأخذ تجريم الفدية بالنظر لانعكاساته الخطيرة على أمن الساحل الافريقي داعية الجزائر بضرورة التنسيق والتعاون في مكافحة

الإرهاب ودفع الفدية، فالجزائر لها دور محوري ولا زال من خلال جملة من المبادرات في مجال التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب على مستوى منطقة الساحل الافريقي[33].

الفرع الأول: الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهابوالبروتوكول المكمل لها

اعتمدت اتفاقية منع الإرهاب و مكافحته في الدورة العادية الخامسة و الثلاثون (35)، لقمة المنظمة الإفريقية التي عقدت في الجزائر في14 جويلية 1999، و دخلت حيز النفاذ في 6 ديسمبر 2002 ، والتي وقعت عليها آنذاك 49 دولة من الدول الأعضاء في الاتفاقية، في حين صادقت عليها 40 دولة، وتوفر الاتفاقية الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب على الصعيد القاري ، كما يحدد عددا من الجرائم الإرهابية و مجالات التعاون بين الدول، و تتضمن أحكاما تفصيلية بشأن تسليم المجرمين و التحقيقات خارج أراضها و المساعدات القانونية المتبادلة[34].

كما اعتمد الاتحاد الإفريقي خطة عمل للوقاية ومكافحة الإرهاب الذي تمخض عن اجتماع حكومي رفيع المستوى بشأن منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، الذي عقد بالجزائر في الفترة ما بين 11 إلى 14 سبتمبر 2002، وتهدف هذه الخطة إلى التجسيد العملي بالالتزام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وتعزيز فرص حصول البلدان الإفريقية إلى الموارد المناسبة لمكافحة الإرهاب. ومن أهم النقاط التي تناولتها هذه الخطة العملية:

– تعزيز قدرات الدول على مراقبة الحدود، بما في ذلك إصدار وثائق السفر والهوية أكثر أمنا وتوفير التدريب المنتظم للجمارك...

– تحديث ومواءمة النظم القانونية والوطنية والإقليمية لمواكبة التحديات.

– وضع الصيغة النهائية للصكوك الإفريقية لتسليم المجرمين والمساعدات القانونية المتبادلة.

– قمع تمويل الإرهاب، بما في ذلك تعزيز التدابير التشريعية وإنشاء وحدات الاستخبارية المالية في الدول الأعضاء.

– تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالإرهاب والجماعات والأفراد، وطريقة عملها ووسائل التمويل[35].

---

[33] – عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 35–36.

[34] –أعمر عمورة، من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الخامس، 2016، ص 43–44.

[35] – أحلام بوكربوعة، تعاون دول الساحل في مكافحة الجريمة الإرهابية، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2012، ص90.

إضافة لاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية و مكافحة الإرهاب لعام 1999، فقد تم اعتماد بروتوكول إضافي لاتفاقية المنظمة من قبل الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي الذي عقد في أديس أبابا في يوليو 2004، والغرض الرئيسي من هذا البروتوكول تعزيز تنفيذ الاتفاقية وإعمالا بالمادة 3(د) من البرتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم و الأمن، على الحاجة إلى تنسيق و مواءمة الجهود القارية في مجال الوقاية و مكافحة الإرهاب في جميع جوانبها، وكذلك تنفيذ الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، وقد تم التوقيع على البروتوكول من جانب الدول الأعضاء **41**، في حين صادقت عليها **10** و المطلوب **15** لتصديق حتى يدخل حيز النفاذ .

فبموجب البروتوكول الدول الأطراف التزمت بالتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية، و القيام بعدد من الخطوات الأخرى بما في ذلك إنشاء نقاط اتصال وطنية من أجل تسهيل تبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن الجماعات الإرهابية و الأنشطة على المستوى الإقليمي و القاري و الدولي، بما في ذلك تعاون الدول من أجل قمع تمويل الإرهاب، وتقديم تقارير سنويا، أو على فترات منتظمة حسب ما يحدد المجلس، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة ومنع الإرهاب وتقديم التقارير بجميع الأنشطة الإرهابية إلى المجلس بمجرد حدوثها ، وعلى الدول أن تصبح أطرافا في جميع الصكوك المعنية بالإرهاب الدولية منها و الإقليمية[36].

الفرع الثاني: لائحة تجريم الفدية

سعت الجزائر بخطا حثيثة الى اقناع المجتمع الدولي بقمع مصادر تمويل الأعمال الإرهابية و تجريم دفع الفدية، و في هذا المسعى تكللت مجهوداتها بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1940 المتعلقة بتجريم الفدية في ديسمبر 2009، و التي تعتبر مكملة للائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب و مكافحته واللائحة رقم 1267 المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، وبمناسبة انعقاد الاجتماع الثاني لمنظمة الأمم المتحدة حول الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بنيويورك في الفترة الممتدة بين 07 و 09 ديسمبر 2010، فقد حذرت الجزائر من التهديد الخطير للأمن الدولي بسبب ظاهرة احتجاز الرهائن ودفع الفدية للجماعات الإرهابية و دعت إلى اتخاذ اجراءات لإجبار الدول على احترام التزاماتها، فقد استطاعت الجزائر في هذا المحفل استصدار النص القانوني لقرار مجلس الأمن رقم 1904 والذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن، كما صادق مجلس الأمن على مذكرة الجزائر يوم 17جانفي 2014 حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الاختطافات من أجل طلب الفدية للجماعات الإرهابية والقضاء على المزايا المنجرة عن ذلك ، ودعا المديرية

[36] – أحلام بوكربوعة، المرجع السابق، ص 91.

التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار، و هذا يشكل انتصارا دبلوماسيا للجزائر في إطار استراتيجيتها الدولية لمحاربة أشكال تمويل الجماعات الإرهابية[37].

إن الالتزام بقرار منع تقديم الفدية للجماعات الإرهابية هي الخطوة التي جاءت بعد أيام من إفراج السلطات المالية عن إرهابيين مطلوبين للعدالة الجزائرية، مقابل تحرير الرهينة الفرنسي "بيار كامات". ولقد حرص وزراء خارجية الدول السبع المشاركة في اجتماع الجزائر وهي: بوركينافاسو، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، التشاد، إلى جانب الجزائر كدولة ثامنة التي تنتمي إلى دول الساحل على التأكيد بأن الوقاية من الإرهاب وارتباطاته يجب أن تتم من خلال مقاربة متكاملة ومنسقة، تتمحور في مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب.

وبالرغم من ذلك، إلا أنه وفي شهر أفريل من سنة 2012 تم اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بمن فيهم القنصل الجزائري في مدينة "غاو" في شمال المالي، وقد تم الإفراج عن ثلاثة منهم في يوليو 2012، وبقي أربعة منهم محتجزين، وإعمالاً للمبادئ المتفق عليها فإن الجزائر رفضت دفع الفدية المالية للخاطفين[38].

الفرع الثالث: ندوة الجزائر حول الشراكة والأمن والتنمية

كانت ندوة ر بين دول الميدان وشركاء خارج الإقليم في الجزائر العاصمة في سبتمبر 2011، فوفقا لشعار الندوة انطلقت الجزائر في مقاربتها الأمنية من مبدأ "**نحن**" والمتمثلة في دول الميدان، أما في شعار "**هم**" فيقصد بها الشركاء الأجانب خارج الإقليم، وكانت مشاركة 38 دولة في الندوة.

فالمقاربة الأمنية الجزائرية تمثلت في إعادة الأمن والاستقرار، وتعزيز التنمية والتعاون في مكافحة الإرهاب كون عملية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل أصبحت جد مكلفة خاصة بالنسبة لدول المنطقة والتي تعاني أغلبها من ضعف وعجز كبير في جميع المجالات خصوصا العسكرية منها، إذ أن الوضع الأمني والاقتصادي في منطقة الساحل سيء جدا ويبعث بالقلق بسبب ما يطرحه هذا الوضع من تحديات كبيرة أمام حكومات تلك الدول، كون هذه الدول الأخيرة تعد من أكثر الدول فرا وفشلا في العالم بسبب عدة عوامل منها تداعيات الحقبة الاستعمارية السابقة التي مرت بها المنطقة، وكذلك انتشار مظاهر الجهل والخوف والتخلف والأمية والفقر من خلال غياب بنية تحتية تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي فضلا على كون المنطقة

---

[37]–حكيم غريب، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف،2018/02/07، تم استرجاعه بتاريخ 2020/06/28، على الساعة 22:15،الرابط:http://www.sasapost.com

[38] – يحي زوبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل ومنع الحرب ومكافحة الإرهاب،2012/11/28، تم استرجاعه بتاريخ 2020/06/15، على الساعة 19:30،الرابط:http://studies.aljazeera.net

تعرف بعدم الاستقرار السياسي وتشهد العديد من بلدانها انقلابات عسكرية من السودان إلى موريتانيا وكان آخرها الانقلاب العسكري في مالي[39] .

خاتمة:

تعد الدبلوماسية الأمنية من الآليات التي اعتمدتها الجزائر في سياستها الخارجية لتحقيق المقاربة الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تمثلت في خطة عمل واستراتيجية تشارك بهافي جميع المناسبات الإقليمية والدولية وهذا بفعل خبرتها في هذا المجال وتعتمد هذه المقاربة على تعبئةالمنطقة، والمقصود هنا دعم دولالساحل الإفريقي ومحاولة سد النقائص التي تعاني منها خصوصا في المجال العسكري، اذ يتوجب دعمها بمنظومة متكاملة من المعدات والأجهزة الاستعلامية التي تقوم بمختلف المهام الاستخبارية لكشف عن التنظيمات الإرهابية التي تشكل خطرا على الأمن الإقليمي. إضافة لضرورة مواصلة التعاون الدولي البيني لدول الساحل الإفريقي على تعزيز قدراتها في حماية ومراقبة حدودها بتقديم الدعم المادي لها وتعزيز قدراتها الأمنية.

كما نلتمس حكمة الديبلوماسية الجزائرية في إطار الجهود مكافحة الارهاب في الساحل، بمعالجة الازمات الداخلية لدول الساحل كالأزمة في ليبيا ومالي، وذلك عن طريق الحوار والتقارب في الرؤى وعدم السماح للتدخل الأجنبي في المنطقة.

وبناء على ماتقدم نقترح جملة من التوصيات وهي:

1-ضرورة وضع استراتيجية تنموية حقيقية بالساحل موازاة مع التنسيق الأمني بين دول المنطقة لمعالجة الإشكالات الأمنية التي تعيشها.

2-بلورة آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر،المجاعة والأوبئة والتهميش السياسي، وبناء آليات فعالة للحكم الراشد.

3-ضرورة معالجة جميع العوامل التي توفر الأرضية الخصبة للإرهاب وتطرف، لاسيما من خلال استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب، لا تغطي فقط الأمن وتطبيق القانون، لكن أيضا للحد من الفقر وخلق فرص عمل والتنمية والترويج لثقافة السلام والتسامح.

[39] -عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 40-41.

4-تعاون دول المنطقة مع المنظمات العالمية الإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، لتتلقي منها الدعم والمساندة في مواجهة هذه التهديدات بما فيها الخطر الإرهابي.

5-تحقيق التنمية خارج نطاق النفط والمحروقات، وذلك بالدعوة إلى تطوير قطاعات إقصادية أخرى تتمثل في الزراعة والصناعة والسياحة، وتبني استراتيجية وطنية شاملة تضع ضمن أولوياتها تحريك عجلة التنمية من خلال الاستغلال الأمثل لثروات التي تزخر بها القارة.